

Dimensions of the Interrelationship Between Poverty and Financial Corruption and Their Impact on Sustainable Economic Development in Iraq for The Period 2005-2019

Mohammad Ghazi Nussaif

College of Administration and Economics, Mustansiriyah University, Baghdad, Iraq.

mgn68ga@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract Financial corruption is a global concern, especially in developing countries, an obstacle to sustainable development, and an obstacle to poverty eradication. This study examines the relationship between financial corruption and poverty, and attempts to follow up its effects on some indicators of sustainable development in Iraq. This study aims to; Explore and clarify the relationship between corruption and poverty. The economic analysis of the study indicated that there is a link between the variables that form this relationship. The basic hypothesis of this study is: "There is a strong and positive relationship between the spread of financial and administrative corruption and the increase in poverty levels in Iraq." This study indicates some conclusions and recommendations in order to develop policies against financial crimes.



Crossref  10.36371/port.2023.3.1

Keywords: financial corruption; Corruption Perceptions Index; Financial corruption, poverty, sustainable development.

أبعاد العلاقة التبادلية بين الفقر والفساد المالي وتأثيرها في التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق للمدة 2005-2019.

محمد غازي نصيف

قسم الاقتصاد/كلية الإدارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق

الخلاصة:

يمثل الفساد المالي مصدر قلق على الصعيد العالمي، لا سيما في البلدان النامية، يعد عقبة أمام التنمية المستدامة، وعائق أمام القضاء على الفقر. تبحث هذه الدراسة العلاقة بين الفساد المالي والفقر، ومحاولة متابعة تأثيراته على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق. تهدف هذه الدراسة إلى: استكشاف، وتوضيح العلاقة بين الفساد والفقر. إن التحليل الاقتصادي للدراسة أشار إلى وجود رابطة بين المتغيرات التي تشكل هذه العلاقة. وأن الفرضية الأساسية لهذه الدراسة هي: "ثمة علاقة قوية وموجبة بين انتشار الفساد المالي والإداري وزيادة مستويات الفقر في العراق". تؤشر هذه الدراسة بعض الاستنتاجات والتوصيات من أجل وضع سياسات ضد الجرائم المالية.

الكلمات الدالة: الفساد المالي؛ مؤشر مدركات الفساد؛ الفساد المالي، الفقر؛ التنمية المستدامة

المقدمة

إن مشاكل الفقر وعدم المساواة ليست حتمية، ولكنها نتيجة قرارات متعمدة و/أو تقاعس عن العمل يضعف أفقر الفئات وأكثرها تهمة في مجتمعاتنا، وينتهك حقوقهم الأساسية. ان العنف الصامت والدؤوب للفقر، والإقصاء الاجتماعي، والتمييز الهيكلي، والافتقار إلى التمكين؛ يجعل الهروب مستحيلاً لمن وقعوا في براثن الفقر المدقع ويحرمهم من إنسانيتهم. إن الفقر ليس مشكلة اقتصادية فحسب، بل هو ظاهرة متعددة الأوجه تشمل: نقص الدخل، والقدرة الأساسية على العيش بكرامة في عالم يتسم بمستويات غير مسبقة من التنمية الاقتصادية والتكنولوجيا والموارد المالية، في حين يعاني ملايين الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع من العديد من أوجه الحرمان المترابطة والمتعاضد، التي تحرمهم من حقوقهم، وتديم فقرهم، مثل ظروف العمل غير اللائقة، وغياب السكن الآمن، والطعام الجيد، فضلاً عن وجود تفاوت في إتاحة الوصول إلى العدالة.

وتتفاقم مشكلة الفقر في العادة في المجتمعات النامية، والعراق واحداً منها، وبخاصة تلك التي يفوق نموها الاقتصادي نموها السكاني والعراق واحداً منها. أما ظاهرة الفساد المالي؛ ليست ظاهرة جديدة، ولكن الجديد فيها هو؛ تصاعدها وزيادة تأثيراتها. إذ أصبحت من الأسباب الرئيسة في عاقبة التقدم الاقتصادي في الدول النامية. فالفساد المالي قد ولد منذ ولادة المؤسسات الحكومية، وغالباً ما يحصل الفساد المالي بسبب الاستعمال السيئ للوظيفة العامة من أجل الحصول على منافع شخصية. لذلك اهتمت الحكومات عبر العالم بكل قضايا الفساد المالي، وذلك بسبب؛ تأثيرها الكبير وتهديدها للتنمية المستدامة، كما أنها؛ تزعزع استقراره الاقتصادية النامية، فضلاً عن أنها افعالا غير قانونية لا تتلأَم مع تقاليد تلك المجتمعات، ومعتقداتها.

وهناك نوع من التأثير المتبادل (أي علاقة تبادلية بين السبب والنتيجة) بين ظاهرة الفساد المالي وظاهرة الفقر، إذ يمكن أن يكون الفقر من إحدى المسببات، والعوامل المساعدة على تفشي مظاهر الفساد، هذا من جانب، ومن جانب آخر قد يكون الفساد المالي نفسه من العوامل، والمسببات الرئيسة التي تؤدي إلى إفقار المجتمع على اعتبار إن الفقر يمثل؛ الكلفة الاجتماعية التي يدفعها أفراد المجتمع من خلال؛ معاناتهم الشديدة في سد

النقص الحاصل في حاجاتهم الأساسية، والضرورية، التي تذهب بشكل عوائد مالية يجنيها الفساد المالي. والحقيقة يعد الفقر من أخطر القضايا، وأكثرها تعقيداً، وقياساً، وقراءة. إذ ينطق الفقر من مفارقة واقعية؛ تجمع ما بين السبب والنتيجة. فالعديد من الثورات الاجتماعية، والسياسية الكبرى في التاريخ الإنساني كان؛ الفقر أحد أسبابها الرئيسة. ويحضرنا هنا قول الرسول محمد ﷺ " كاد الفقر أن يكون كفراً"، ومقولة الإمام على أمير المؤمنين (ع) الشهيرة: "لو كان الفقر رجلاً لقتلته" وقوله أيضاً " كاد الفقر أن يكون كفراً" [1] ومقولة أرسطو: " الفقر هو مولد الثورات والجريمة". [2] وستركز هذه الدراسة على مناقشة هذه العلاقة التبادلية بين؛ الفقر والفساد بالرغم من تعدد العوامل والمسببات التي أدت إلى الفقر من ناحية، وكذلك تعدد الأسباب والعوامل التي تزيد من مظاهر الفساد المالي.

مشكلة الدراسة:

شهد العالم بعد 2006 أكبر الفضائح السياسية والاقتصادية والمالية؛ من خلال موقع "Wikileaks" أو ما يعرف بوثائق ويكيليكس، وما كشفته من عمليات الفساد بمختلف أشكاله وخاصة في الجانب المالي والإداري، وفي معظم بلدان العالم (متقدمة، نامية)، وفي كل من القطاع العام والخاص. [3] تعود مشكلة الدراسة إلى وجود علاقة بين الفقر والفساد وبالنتيجة فإن الفساد يؤثر في تحقيق التنمية المستدامة في أغلب البلدان النامية ومنها العراق. فالفساد يؤثر سلباً على عدالة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، وعليه يتفاقم الفقر ويؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعيشة، وتراجعا في الصحة والتعليم، وبذلك ستعاك وتضعف كل السياسات الاقتصادية في العراق في اتجاه تحقيق التنمية المستدامة.

ان تأثيرات الفساد ليس فقط الجانب المادي؛ بل تتجاوز التأثيرات الاقتصادية؛ وتصل إلى التأثيرات الاجتماعية، وان كل ما يترتب على الفساد من تأثيرات في المجال الاجتماعي فهي تؤثر في الصحة، والعلاقات الاجتماعية. كما ان تنامي عمليات الفساد؛ تؤثر في نمو معدلات الفقر والجريمة.

ان الفساد المالي يؤثر في رفاهية المجتمع، مثل انخفاض نوعية الحياة؛ والتي من المحتمل ان تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي [4].

والمجاري، والسكن)، وهذا يعد العائق الرئيس لقدرة الحكومة في تحقيقها.

7. تراجع الاستخدام، ان قرارات الاستخدام لا تضع بالاستناد الى العدالة بسبب الفساد المالي، وهذا يعمل على تقليص فرص العمل.

وعليه تتجسد المشكلة الاساس للبحث في تفشي الفساد المالي والإداري في العراق، والذي يعوق كل المساعي الرامية للقضاء على الفقر.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في التعرف على ماهية هذا الفساد، وابعاد تأثيره في المجتمع، وفي الاقتصاد الوطني.

هدف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الاهداف الاتية:

1. دراسة العلاقة بين الفساد والفقر. ومحاولة متابعة تأثيراته على المجتمع.
2. دراسة واقع الفساد المالي والإداري في العراق.
3. دراسة تأثير الفساد المالي والإداري في ظاهرة الفقر وزيادة مستوياته.

فرضية الدراسة:

تحاول هذه الدراسة دراسة فرضيه البحث التي تتعلق بدور الفساد المالية والإداري وزيادة مستويات الفقر في العراق. تنص فرضية الدراسة على ما يأتي: " **ثمة علاقة قوية وموجبة بين انتشار الفساد المالي والإداري وزيادة مستويات الفقر في العراق** "

حدود الدراسة:

الحدود المكانية للدراسة: الاقتصاد العراقي ميدان البحث.
الحدود الزمانية للدراسة: شمل البحث المدة (2005-2019).
منهجية الدراسة:
بغية تحقيق اهداف الدراسة اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي، وذلك باستعمال؛ الأسلوب الوصفي التحليلي.

الإطار النظري، والدراسات السابقة:

إن الفقر ليس مشكلة اقتصادية فحسب، بل هو ظاهرة متعددة الأوجه تشمل: نقص الدخل، والقدرة الأساسية على العيش

كما ان الفساد المالي له تأثيرات سلبية على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ولذلك أصبحت محاربة الفساد من اولويات الحكومة في كل دول العالم، بسبب ما يحمله من تكلفة اقتصادية، واجتماعية عالية جدا. [5].

فنشطات الفساد المالي تقوض النشاط الاقتصادي القانوني، ولا تشجع الاستثمار، فضلا عن التهديد طويل الاجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة من جهة، ومن جهة اخرى فأف الفساد الاقتصادي والمالي يؤدي الى عدم ازدهار الاسواق المالية في الدول التي تحصل فيها نشاطات اقتصادية ومالية غير قانونية، ولا تحظى بقبول اجتماعي، وان النشاطات الاقتصادية والمالية غير القانونية تسبب؛ الضرر للاقتصاد الوطني الذي يقود الى تقويض شرعية الحكومة. وعليه لابد من العمل على محاربة هذا الفساد، ومواجهته على نحو حاسم ومهم جدا في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وفي الحقيقة توجد عددا من الدول النامية والعراق واحدا منها؛ معرضه لخطر الفساد المالي؛ وذلك بسبب ضعف قدرة الحكومة على مواجهة الفساد الذي يكون بعضه مخفي و/او غير واضح، والذي يشمل مدى واسع من النشاطات غير القانونية، والاستعمال السيء للحكومة، او المنظمات الدولية.

واستنادا الى منظمة الامم المتحدة في مؤتمراتها فأف الفساد المالي يؤثر في كل فرد، ويمكن ان يقود الى ما يأتي من التأثيرات [6].

1. الفساد المالي يشكل تهديدا للموارد الناضبة في الكرة الارضية.
2. انعدام العدالة، وضعف المؤسسات، تقود الى انحرفات عن الكفاءة.
3. انعدام، او ضعف الامن، وفقدان الثقة فيها.
4. تراجع احترام القانون والحقوق، اذ ان الفساد المالي يقوض الديمقراطية والحقوق البشرية والمساواة.
5. تراجع الرخاء في الاقتصاد الوطني، ان الفساد المالي يقوض النمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة.
6. تراجع الحاجات، والخدمات الأساسية، ان الفساد المالي يعيق استخدام الاموال المخصصة للخدمات والحاجات الاساسية (العناية الصحية، والتعليم، والماء الصافي

كل عام تتسع الفجوة في الفرص، والدخل بشكل كبير، فضلا عن اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء. إذ ارتفعت ثروة طبقة المليارديرات العام الماضي ارتفاعا كبيرا، وبالمقابل كافح ملايين الفقراء من أجل البقاء مع تآكل حقوقهم في العمل، وجودة الوظائف. [8]

إن مشاكل الفقر وعدم المساواة ليست حتمية، ولكنها نتيجة قرارات متعمدة و/أو تقاعس عن العمل يضعف أفقر الفئات وأكثرها تهميشاً في مجتمعاتنا، وينتهك حقوقهم الأساسية. أن العنف الصامت والدؤوب للفقر، والإقصاء الاجتماعي، والتمييز الهيكلي، والافتقار إلى التمكين؛ يجعل الهروب مستحيلاً لمن وقعوا في براثن الفقر المدقع ويحرمهم من إنسانيتهم، فالخلل الاجتماعي يؤدي إلى خلل اقتصادي مما يؤدي إلى خلل اجتماعي، وهكذا يظلون في الدائرة نفسها لا يخرجون منها إلا إذا اكتسبوا خصائص الشخصية الحديثة، التي وصفها (انغلز) بأنها تتميز بدرجة عالية من الانتماء إلى الدولة، والمشاركة المحلية، والاستقلالية، والاعتماد على النفس، والإحساس بالفعالية والقدرة على التغيير، وتؤمن بالعلم والتعاون، [9]، وأن أفضل السبل في التعامل مع مشكلة الفقر هي في بناء قدرات الفقراء، وتأهيلهم ليتبلور لديهم شعور ذاتي بأنهم مرتبطون بالمجتمع، وإنهم يخدمون الاقتصاد، فضلاً عن أن الآخرين سيقدرهم عملهم لأهميته للمجتمع ككل، وهذا سيؤدي إلى استقرار النظام وتحقيق العدالة الاجتماعية.

سلطت جائحة COVID-19 (كورونا) الضوء على هذه الديناميكية، وكشفت الفجوات والفشل في أنظمة الحماية الاجتماعية، فضلاً عن عدم المساواة وأشكال التمييز التي تعمق الفقر وتديمه. علاوة على ذلك؛ تشكل حالة التقلبات المناخية شكلاً جديداً من أشكال العنف ضد الفقراء، إذ تتحمل هذه الفئة عبء الكوارث الطبيعية المتكررة والتدهور البيئي الذي يدمر منازلهم ومحاصيلهم وسبل عيشهم. [10] وعليه يتوقع أن يزيد عدد من يعيشون تحت خطوط الفقر الدولية؛ بمعدل (2.3٪) في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسطة والعليا. في حين يعيش ما يقرب من نصف الفقراء الجدد في العالم في جنوب آسيا، ويتركز أكثر من ثلثهم في أفريقيا. أما في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تضاعفت معدلات الفقر المدقع من (3.8٪) إلى (7.2٪) بين عام 2015 و2018 بسبب الصراعات وبخاصة الصراع في العراق، وسوريا، واليمن. [11]

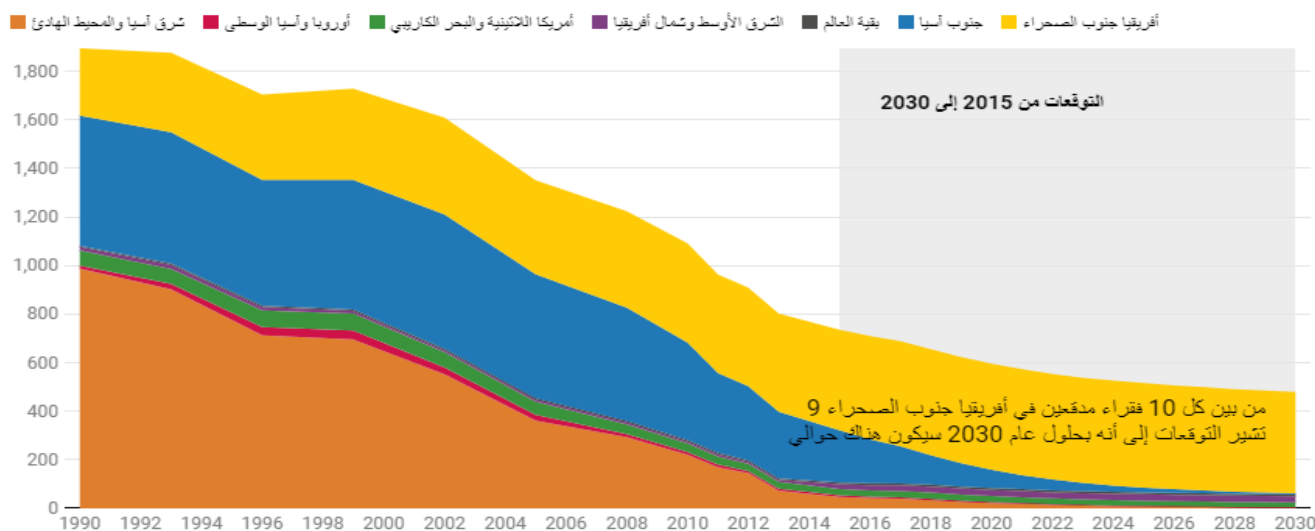
بكرامة. في عالم يتسم بمستويات غير مسبقة من التنمية الاقتصادية والتكنولوجيا والموارد المالية.

أن تقرير التنمية البشرية الصادر في عام (1998) وضع دليلاً للأبعاد التي يمكن قياسها للتعرف على حالة الفقر في مجتمع ما، وأبرز هذه الأبعاد: [7]

1. الحرمان من البقاء على قيد الحياة؛ مقاساً بالنسبة المئوية للسكان الذين يرجح أن يموتوا قبل سن الستين.
 2. الحرمان من المعرفة؛ مقاساً بالنسبة المئوية للسكان الذين يفتقرون إلى القدرة على القراءة والكتابة بدرجة كافية لتلبية أبسط مطالب المجتمع الحديث.
 3. الحرمان من إشباع الحاجات الاقتصادية؛ مقاساً بنسبة السكان الذين يقل دخلهم الشخصي القابل للتصرف به عن (50٪) من متوسط الدخل، مما يتركهم عاجزين عن تحقيق مستوى المعيشة اللازم لتجنب الصعوبات والمشاركة في حياة المجتمع.
 4. الاستبعاد الاجتماعي؛ مقاساً بأحد أبرز جوانبه وهو النسبة المئوية للعاطلين عن العمل لمدة طويلة.
- على وفق هذه الرؤى، فالفقراء هم؛ الذين اعوزتهم حالتهم المادية عن توفير الصحة، والغذاء الملائم، وحرماوا من تلقي الحد الأدنى للمعرفة بفعل ضعف الدخل أو انعدامه. يصادف عام 2022 الذكرى الخامسة والثلاثين لليوم الدولي للقضاء على الفقر المدقع، والذكرى الثلاثين لليوم الدولي للقضاء على الفقر. ولذا يتحتم على الجميع مسؤولية مشتركة في القضاء على الفقر ومكافحة جميع أشكال التمييز، ونذكر هنا بالشعار الشامل الذي تبنته الأمم المتحدة في اليوم الدولي للقضاء على الفقر 2022-2023؛ هو "الكرامة للجميع" إن كرامة الإنسان ليست حقاً مكتسباً فحسب، بل هي أساس جميع الحقوق الأساسية الأخرى. لذلك، "الكرامة" ليست مفهوماً مجرداً؛ إنها حق إنساني لكل إنسان على وجه الأرض. اليوم، كثير من الناس الذين يعيشون في فقر مزمن محرومون من كرامتهم.

هنا تعيد خطة عام 2030 النظر في التزامات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من خلال العمل على: إنهاء الفقر، وحماية كوكب الأرض، وضمان السلام، والازدهار للجميع في كل مكان. ومع ذلك يُظهر الواقع الحالي أن (1.3) مليار شخص ما زالوا يعيشون في فقر متعدد الأبعاد، نصفهم تقريباً من الأطفال والمراهقين، إذ

الفقر المدقع - بالمليون



Source: البنك الدولي

الشكل (1) الفقراء المدقعون في العالم

المصدر: البنك الدولي، <https://www.albankaldawli.org/ar/understanding-poverty>

والعلاقات الاقتصادية. ان تأثيرات الفساد المالي تدعم عدم المساواة في توزيع الدخل، وتمنع الشمول الاجتماعي، وبالتالي افقار الافراد، ومن ثمة منع التقدم الاقتصادي في المجتمع [13]. لذلك اهتمت كل دول العالم بجرائم الفساد المالي من اجل التعرف؛ على ماهية هذه الجرائم، وابعاد تأثيرها في الاقتصاد الوطني، وما هي الياته، وماهي أسبابه.

الفساد المالي يأخذ اشكال عدة وهي كالتالي: [14]

- أ. رشوة، اختلاس، غش، تهرب ضريبي، يشغل وظيفتين، تزوير النقد، الاحتيال، الابتزاز، التزوير، النصب.
- ب. بيع أملاك الدولة لأغراض شخصية، أو وضع اليد عليها.
- ج. الاستغلال السيئ للسلطة أو الوظيفة، والعمل في السوق السوداء، وتهريب النفط، أو السلع.
- د. التخريب المتعمد للنظم الإدارية والعلمية لإخفاء الضعف الإداري وعدم الكفاءة وتغطية العيوب، وهذا يرتبط بالآتي:
- هـ. فساد إداري، أي انحراف سلوكيات الموظف.
- و. فساد مالي (الفساد المنظم).
- ز. فساد سياسي (المحسوبية، والرشوة، والعمولات، والنهب، والاستحواذ، والتواطؤ ومناصرة الولاءات.

يتضح من الشكل (1) ان معدل الفقر المدقع شهد تراجعاً سريعاً في أنحاء العالم، اذ تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن أعداد الفقراء المدقعين (وهم الأشخاص الذين يعيشون على (1.90) دولار للفرد في اليوم أو أقل) قد تراجعت من (1.9) مليار شخص في عام 1990 إلى حوالي (736) مليون شخص في عام 2015. في حين أن أعداد الفقراء المدقعين آخذة في التناقص والتزايد في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، اذ شكلوا أكثر من نصف الفقراء المدقعين في عام 2015، كما تشير التوقعات إلى؛ أنه بحلول عام 2030 سيكون هناك حوالي 9 من بين كل 10 فقراء مدقعين في العالم في أفريقيا جنوب الصحراء. [12]

وعليه فأن مفهوم الفقر يحمل معنى نسبياً، فليس لدخل الأسرة بعداً كمياً فحسب، بل أنه يحمل معنى معنوياً أيضاً، اذ أن الدخل يمكن أن يحقق الغايات، والحاجات المادية للأسرة، وبتعبير آخر؛ الاستقرار المادي، ولكنه يمكن أن يكون في الوقت ذاته عاجز عن تحقيق الغايات المعنوية لأفراد الأسرة ولذلك فهو؛ يحمل معنى ضمناً للسعادة بوجهيها؛ المادي والمعنوي. اما الفساد المالي يشكل أكبر تهديداً لكل دول العالم، اذ يقوض المؤسسات الديمقراطية، ويساهم في عدم الاستقرار السياسي، فضلاً عن تآكل الثقة في النظام السياسي والاقتصادي، وعليه فهو يهدد الاقتصاد الوطني؛ وذلك بالتأثير السلبي في الاستثمار،

تبادلات اقتصادية، إذ ربما تحصل جريمة الياقات البيضاء بوصفها نتيجة الجاذبية، والمنافسة، والاختلاف، والتكامل، والمعارضة.

هـ. نظرية سيطرة التوازن: تقيس هذه النظرية، ما يؤمل من الافراد في الشركات من ارتكاب جرائم مالية.

(2) النظريات التنظيمية: (Organizational Theories)

ان الجريمة المالية غالبا ما توصف كجزء من الجريمة المنظمة، وتقليدياً فإن المنظمة الاجرامية؛ تعد بوصفها شركة احتكارية، ونظرية الاحتكار مستعملة لتحليل الجريمة المنظمة إذ ان النموذج الاحتكاري يتضمن؛ ان المجرمين المحتملين هم مجبرون للارتباط بالمنظمة الاجرامية إذا قرروا ارتكاب جريمة، وليس لديهم اختيار اخر. ان بعض المنظرين يعتقدون ان الردع يمكن ان يقلل من الفساد المالي، ان هدف الردع هو منع الجريمة ويبنى على افتراض ان المجرمين سوف يفكرون قبل ارتكابهم اي جريمة لاحتمالية ان يتم مسكهم و/ او يخافون من العقوبة القاسية. لذلك يجب ان تكون العقوبات للأفعال الاجرامية قاسية.

(3) النظريات الإدارية: (Managerial Theories)

ان نظرية الوكالة قد وسعت دائرة الخطر؛ لشمول مشكلة الوكالة التي تحصل عندما تكون هناك أطراف متعاونين ولديهم اهداف مختلفة، ويتم تقسيم العمل بينهم. فالأطراف المتعاونة لديها عقد في ظله فردا او أكثر لإنجاز صناعة قرار الى الوكالة. كما تصف في هذه النظرية؛ انه قد تختلف التفصيلات الخاصة بالخطر بين الطرفين.

واقع الفقر والفساد في العراق:

ان توطن الفقر في المجتمع العراقي كان نتيجة حتمية لسنوات الحصار والحروب التي عانى منها العراق فضلاً عن مشاكل العنف والتهجير التي تلتها وخاصة في فترة أحداث العنف الطائفي في عام (2006 و2007)، والنزوح الأخير بسبب التنظيمات الارهابية بعد عام 2014.

تم إعلان خط الفقر الوطني ومؤشرات الفقر المشتقة منه، وخصائص الفقر في عام 2007، وأين يتركز الفقراء، إذ تم إعداد

يشير أحد الباحثين ان العنصر الاساس الذي يهيمن على اسباب الفساد المالي هو الحوافز الاقتصادية، وبعض المتغيرات تتعلق بالاقتصاد مثل (البطالة، والدخل الشخصي)، وقد ثبت انها عناصر مهمة جدا تؤثر في معدلات الفساد في الولايات المتحدة الامريكية. [15]، اما في دراسة لـ (Beckl Zsolt) وجدت علاقة موجبة بين البطالة والفساد المالي، وذلك بسبب؛ محدودية التعليم الذي تسبب في صعوبة الحصول على فرص العمل. [16].

وكذلك في دراسة الـ (Lochner Lance) تؤكد على ان مستوى التعليم؛ يؤثر سلباً وبقوة على معدلات الفساد [17].

نظريات الفساد المالي: [18]

(1) النظريات السلوكية (Behavioral theories)

ان المستخدمين من قبل منظمات شرعية ربما يرتكبون اغلب هذه الجرائم المالية - أي افراداً، او مجموعات يرتكبون هذه الجرائم؛ لأغراضهم الخاصة و/او تكوين ثروة لهم، وهنا ثمة نقاط رئيسية لارتكاب هذه الجرائم السلوكية: وكالاتي:

أ. نظرية تفاضلية العلاقة / او نظرية التعليم الاجتماعي:

اذ تقترح هذه النظرية؛ ان شخصا له علاقة بأفراد اخرين (لهم عرف سلبي و/او تقاليد منحرفة ومعايير منحرفة) فيتعلم منهم القيم المنحرفة، والسلوك الاجرامي المنحرف الذي يجعله يرتكب الجرائم المالية.

ب. نظرية السيطرة على الذات: هذه النظرية تقترح ان الناس الذين يرتكبون الجرائم؛ لا يمتلكون سيطرة على أنفسهم.

ج. نظرية الترابط الاجتماعي؛ وهذه جرائم يمكن ان تحفز

افراد في المجتمع بسبب؛ وجود روابط اجتماعية بين افراد المجتمع مثل (الانتماء، والالتزام، والتورط) التي تقود الى خداع النخبة؛ بالاعتماد على قوة الروابط بينهم، او المكونة بين الافراد السيئون في الشركات، والمنظمات الكبرى.

د. نظرية التبادل: اذ تقترح هذه النظرية؛ على ان

الفاعلين عند المستوى الجزئي؛ هم داخلين في

٥. تعد فجوة الفقر في العراق البالغة 4.5٪ منخفضة مقارنة بالعديد من الدول الأخرى، تزيد فجوة الفقر للسكان الريف البالغة 9٪، على ثلاث مرات نسبتها لسكان الحضر 2.7 ٪، وهذا يعني أن سكان الريف نسبياً، هم أكثر فقراً.

٦. تعتبر شدة الفقر مقاسة بمربع دليل فجوة الفقر البالغة 1.4٪ واطئة.

٧. تبلغ كمية الموارد التي يمكنها من حيث المبدأ أن ترفع كل فرد فقير الى مستوى خط الفقر تماماً أن تمتلئ فجوة الفقر 1.3 مليار دولار سنوياً فقط، ويجب ألا يفسر هذا المبلغ على أنه الموازنة المطلوبة للقضاء على الفقر، وأن اجمالي العجز الكلي للفقر يعادل أقل من 2٪ من ميزانية العراق لعام 2008 البالغة (67277) مليار دينار عراقي.

ذلك على أساس النتائج التي توصلت إليها دراسة تحليل الفقر ونتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق، ويمكن ان نستخلص من الجدول (1) الاتي: [19]

أ. انخفض متوسط نصيب الفرد من GDP ؛ من (3375) دولار أمريكي في عام 1980، الى (1665) دولار في 2006.

ب. التفاوت في مستويات المعيشة منخفض، معامل جيني هو (30.9).

ج. من مجموع سكان العراق الذين يزيد عددهم عن (30) مليون نسمة، يصنف ما يقرب من (6.9) مليون ضمن فئة الفقراء، (3.44) مليون منهم يعيشون في المناطق الريفية و(3.45) مليون في المناطق الحضرية.

د. تبلغ نسبة الفقراء بين خمس وربع مجموع سكان العراق 22.9٪. ويبلغ معدل الفقر في المناطق الريفية 39.3٪ وهو ما يعادل أكثر من ضعف معدله في المناطق الحضرية 16.1٪.

الجدول (1) خلاصة لمؤشرات الفقر الرئيسية

٢٠٠٦	١٩٨٠	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالدولار الأمريكي الحالي)
١٦٦٥	٢٢٧٥	معامل جيني (٢٠٠٧) : ٣٠.٩
حضر	ريف	المجموع
٣.٤٥	٣.٤٤	٦.٨٩
١٦.١	٣٩.٣	٢٢.٩
٢.٧	٩.٠	٤.٥
عدد السكان الفقراء (مليون)		
عدد العراقيين الذين هم تحت خط الفقر الرسمي		
دليل الأفراد الفقراء (%)		
نسبة العراقيين الذين هم تحت خط الفقر الرسمي		
دليل فجوة الفقر (%)		
عق الفقر - أي متوسط الفجوة بين مستويات معيشة الفقراء (اتفاق الفرد لديهم) وبين خط الفقر. يعبر عن فجوة الفقر كنسبة مؤية من خط الفقر.		
(ملاحظة: "الأفراد الفقراء" يدل على عدد الفقراء من السكان وتدل فجوة الفقر على شدة فقرهم)		
٠.٧	٣.١	١.٤
فجوة الفقرة تربيع (%)		
شدة الفقر- أي التفاوت بين الفقراء معبرا عنه بنسبة مؤية من خط الفقر. متوسط مربع الفجوة بين مستوى معيشة الفقراء (اتفاق الفرد بينهم) وبين خط الفقر.		
٥٣٣	٧٢٨	١.٢٦١
اجمالي عجز الفقر (مليار دينار/ سنة)		
كمية الموارد التي يمكنها من حيث المبدأ ، أن ترفع اتفاق كل فرد فقير الى مستوى خط الفقر تماماً . بمعنى آخر ، كمية الموارد اللازمة للملئ فجوة الفقر على فرض أن هذه الموارد يمكن أن توجه بدقة بهذا الاتجاه.		
دليل الأفراد الفقراء باستخدام ٢.٥ دولار أمريكي في اليوم حسب القيمة التعادلية للقوة الشرائية (%)		
٩.٥	٢٥.٩	١٣.٩
وهو خط الفقر المحتسب بالقوة الشرائية التعادلية لتسهيل المقارنة بين الدول. غالبا ما يستخدم البنك الدول مبلغ ٢.٥ دولار أمريكي للمقارنة بين الدول ذات الدخل المتوسطة وذات الدخل المتوسطة المنخفضة (أ).		

المصدر: اللجنة الفنية الدائمة لسياسة الحد من الفقر جمهورية العراق والبنك الدولي، مواجهة الفقر في العراق، تقرير تحليلي حول الظروف المعيشية للشعب العراقي، ج 1 (النتائج الرئيسية)، 2010، ص 9-10.

(2) وفقاً لخط الفقر الوطني، فقد انخفض من 22.4٪ في عام 2007 إلى 18.9٪ في عام 2012، بنسبة (16٪)، ولم تتحسن مؤشرات الفقر الأخرى (مثل مؤشر فجوة الفقر، ومؤشر شدة الفقر) كثيراً، وذلك لأسباب عديدة ومتشابكة ترتبط بالظروف السياسية، والاقتصادية. بالرغم من زيادة نصيب الفرد من الناتج، والإنفاق الاجتماعي. على الرغم من انخفاض معدل الفقر في عام 2012 مقارنة بعام 2007، إلا أن عدد الفقراء لم ينخفض كثيراً، من 6.890 مليون إلى 674.800. بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني وخاصة الفقراء منهم.

ويتضح من الجدول (2) وبالمقارنة؛ ان دليل الأفراد الفقراء العراقي البالغ 22.9 ٪، المبني على أساس خط الفقر البالغ (76896) دينار/فرد/شهر، أعلى بشكل كبير من دليل الأفراد الفقراء الدولي البالغ 13.9 ٪ والمعتمد على خط الفقر الدولي البالغ (2.50) دولار أمريكي/فرد/يوم. ويعد خط الفقر الدولي أداة مقنعة غالباً ما تستخدم لأجراء المقارنات بين الدول، ويعتبر خط الفقر الرسمي في العراق البالغ (76896) دينار/فرد/شهر، والمستند إلى إنفاق وحاجات السكان الفعلية، هو الأكثر فائدة لتحليل أسباب ونتائج الفقر في العراق. كما يتضح من الجدول

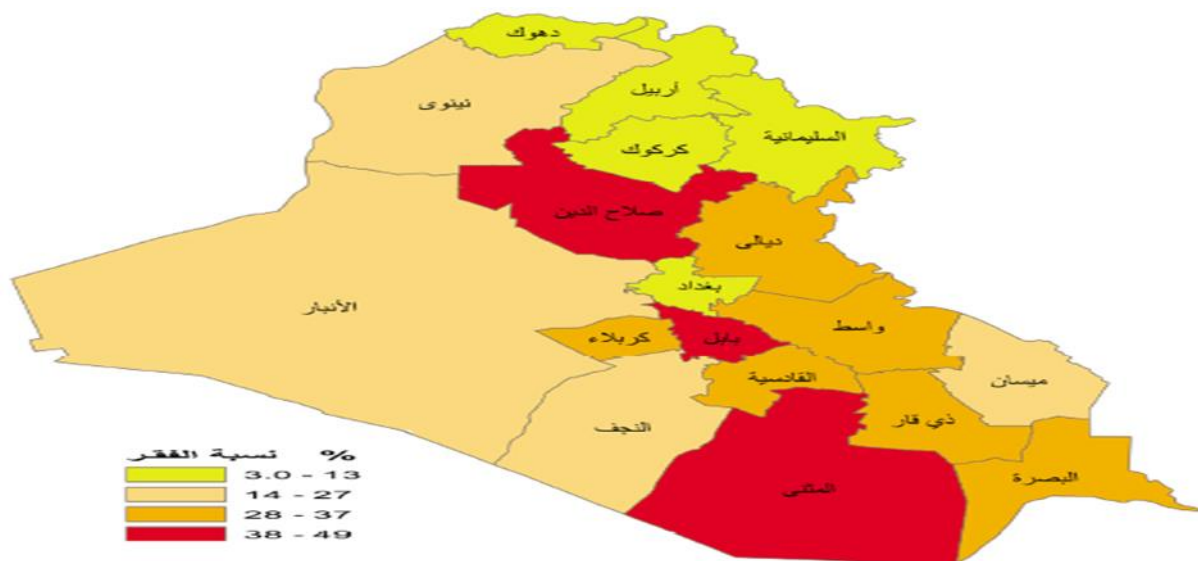
الجدول (2) تطور مؤشرات الفقر للفترة 2007-2012

شدة الفقر (%)		فجوة الفقر (%)		نسبة الفقر (%)		خط الفقر (ألف دينار / فرد / شهر)		
2012	2007	2012	2007	2012	2007	2012	2007	
1.4	1.4	4.1	4.5	18.9	22.4	105.500	76.896	العراق
0.7	0.7	2.5	2.7	13.5	16.1			حضر
2.7	3.1	7.6	9.0	30.7	39.3			ريف

المصدر: وزارة التخطيط، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق (2018-2022)، العراق، 2018، ص 32.

(105139) مليار دينار عراقي مقارنة بـ (39308) مليار دينار عراقي لسنة 2007، أي بنسبة زيادة كبيرة بلغت (167.5٪)، لكنها؛ لم تنعكس على مستويات المعيشة خاصة؛ لدى الفئات الفقيرة، والمهمشة، فضلاً عن بقاء خط الفقر مرتفعاً ويقع؛ دونه حوالي (7) ملايين مواطن عراقي. كما في عام 2012 تضاعف عدد الفقراء في محافظة نينوى، فضلاً عن تزايد عدد الفقراء في ثلاث من المحافظات الجنوبية إلى الربع (ذي قار، قادسية، ميسان) وان (58٪) من فقراء العراق يعيشون. في هذه المحافظات الأربعة، وحوالي (19٪) من الفقراء في محافظة بغداد. وفي الشكل (2) يوضح نسب الفقر في محافظات العراق.

وأصدرت الحكومة العراقية في عام 2009 بالتعاون مع البنك الدولي الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر في العراق بعد أن بينت دراسات رصينة أن نسبة الفقراء من العراقيين تفوق ربع عدد السكان. كما أعلنت اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر مؤخراً (الإستراتيجية الأولى للتخفيف من الفقر في العراق عام 2009 ؛ عن انخفاض في نسبة الفقر في العراق بلغ حوالي 4٪ في العام 2012 لتصل إلى 18.9٪ مقارنة بنسبتها في العام 2007 التي كانت 23٪؛ أي إن نسبة الانعقاد من الفقر هي اقل من 0.7 ٪ في السنة ، وهي نسبة ضئيلة بدون شك وغير متناسبة مع الزيادة الكبيرة في إيرادات البلاد وقدراتها المالية والتنمية. فقد بلغت ميزانية العراق السنوية لعام 2012 حوالي



الشكل (2) خارطة العراق – نسب الفقر في محافظات العراق

المصدر: اللجنة الفنية الدائمة لسياسة الحد من الفقر جمهورية العراق والبنك الدولي، مواجهة الفقر في العراق، تقرير تحليلي حول الظروف المعيشية للشعب العراقي، ج 1 (النتائج الرئيسية)، 2010، ص 11.

للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، نيكولاي ملادينوف "بأن العراق بلد غني بالموارد الطبيعية والبشرية، فهو ينتج ثلاثة ملايين برميل من النفط يوميا، ويحظى أطباؤه ومهندسوه بالاحترام في مختلف أنحاء المنطقة"، وأضاف أن "هناك (6) ملايين عراقي لا يزالون يعيشون تحت مستوى الفقر". وشدد ملادينوف على ضرورة وضع سياسات شمولية، تخفف من الفقر، وتطوير وسائل عيش مستدامة لجميع العراقيين، بالتزامن مع مساعي السياسيين لمواجهة التحديات الأمنية". وأشار ملادينوف إلى أن "الأمم المتحدة تعمل مع الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في العراق على القيام بمبادرات لإحداث مصادر دخل، وتعزيز مستوى المواطنين". [21]

يدل واقع الفقر في العراق على ضعف دور كل السياسات العامة والسياسات الاقتصادية والاستثمارية والضريبية المعنية بالفقر، إذ تشير نتائج تحليل الفقر، إلى ضعف العلاقة بين تخفيف الفقر والنمو الاقتصادي، وهذا بسبب اعتماد النمو الاقتصادي على مصدر وحيد وهو "النفط"، وعدم تنويع الاقتصاد العراقي. وبالتالي فإن السياسات المالية وخططها السنوية المتجسدة بالموازنة العامة تتصف بالانكشاف والتأثر الكبير بالصدمات

وهذا يعكس نمط التنمية غير المتوازنة بين المحافظات والحروب، والطائفية، والنزاعات، وعدم العدالة في تخصيص الموارد. أعلنت وزارة التخطيط عن ارتفاع مؤشرات الفقر في العراق إلى 22.5% خلال عام 2014، إن نتائج التحليل التي أطلقت والمبنية على مؤشرات الاقتصاد الكلي وتقديرات الإسقاطات السكانية ونتائج المسح الاجتماعي، والاقتصادي للأسرة توصلت إلى أن نسبة الفقر تراجعت إلى ما كانت عليه في عام 2007 أي (22.5%)، بعد أن كان متوقعا أن تنخفض من 19% في عام 2012 إلى 15%، لافتا إلى أن الحكومة خسرت كل الجهود التي بذلتها منذ عام 2007، وحتى عام 2012 [20]، وفي عام 2013 أفادت بعثة الأمم المتحدة في العراق "يونامي"، إن (6) ملايين عراقي ما يزالون يعيشون تحت خط الفقر، من أصل نحو 33 مليونا في بلد تتجاوز موازنته المالية السنوية (100) مليار دولار، وأوردت المنظمة الدولية هذه الأرقام بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على الفقر، وأوصت بوضع سياسات شمولية تخفف من الفقر بالتزامن مع مساعي الدولة لمواجهة التحديات الأمنية، وأكدت على "إن الأمم المتحدة تريد التركيز على أهمية العمل على القضاء على الفقر من خلال برامج تنمية مستدامة تهدف إلى خلق مجتمع أكثر شمولية في العراق"، وأفاد الممثل الخاص

• وهيئة النزاهة الذي أنشئ بقرار من سلطة التحالف المؤقتة عام 2004.

لكن الدستور لم يحدد كيفية عملهما. وقد تعرض الكثير من موظفيهما الى الاغتيال، ولم يستفاد من تقاريرهما. [24].
يتضح من الجدول (3) ان امام السياسة المالية تحديات كبيرة، اذ يتضح ان العراق شهد من عام 2005 الى عام 2008 تدهور الوضع الأمني بسبب؛ الطائفية وتدابيرها (تهجير وزيادة معدلات البطالة) اذ سجل متوسط البطالة في هذه المدة معدل قدره 17.1٪، كما إشارة؛ نتائج المسح الصادر عن "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" في العراق أن 25٪ من العراقيين هم تحت خط الفقر. فضلا عن تدني كل من متوسط المدة لمعدل النمو السنوي لنصيب الفرد، من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (1.23٪)، ومستوى التعليم اذ بلغ (0.75٪). وهذا بسبب؛ سياسات سلطة الاحتلال بعد عام 2003 التي كان لها دور أساس في تدهور الوضع الأمني، وزيادة العنف، والجريمة، والفساد المالي [25].

الخارجية، فضلا عن الصدمات الداخلية، والإرهاب، والفساد المالي. اذ يعد العراق من البلدان التي تعاني من الفساد الاقتصادي والمالي، وذلك؛ بسبب الضعف المؤسسي، والقوانين. وعليه تصدر العراق المراتب العليا؛ في مؤشرات الفساد العالمية وخاصة؛ في المؤشر العالمي؛ لمدرجات الفساد. [22]، وعليه تعد معدلات الفساد المالي من المؤشرات التي تعكس مدى الاستقرار السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي لأي بلد، وخاصة بعد التطور الكبير، والمتسارع للتكنولوجيا وفي كافة المجالات. وأشار المدير التنفيذي لمنظمة الشفافية العالمية الى شيوع ظاهرة الفساد في العراق بالقول: "ان الفساد في العراق متفاحم اذ ترتفع مستويات الضعف ليس فقط لانعدام الامن، بل؛ للمعايير المزدوجة في المراقبة، والتوازنات، وتطبيق القانون، وعمل المؤسسات (السلطة القضائية والتشريعية)؛ اذ كل هذا تعرض للضغط فتضرر به النظام الذي يعمل على منع الفساد". [23]. وفي دستور العراق الذي تمت صياغته عام 2005، اعترف الدستور العراقي بكل من:

• ديوان الرقابة لعام 1927.

الجدول (3) متغيرات البحث خلال المدة (2005-2019) بالعراق

سنة	مؤشر مدرجات الفساد	معدل للجرائم لكل (100000) نسمة من السكان	معدل نمو النفقات السنوي %	معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من GDP الحقيقي	معدل التضخم 2012=100	معدل البطالة	مستوى التعليم
2005	22	40.87	-2.19	-1.59	36.9	17.97	-8.5
2006	19	39.31	21.61	1.30	53.1	17.5	-3.4
2007	15	22.67	4.84	0.17	31	17.5	7.4
2008	13	18.56	71.15	5.04	12.6	15.34	7.5
م1	17.25	30.35	19.84	1.23	33.4	17.1	0.75
2009	15	54.56	-17.37	-0.21	8.5	14	9.1
2010	15	60.73	26.17	3.78	2.4	12	7.3
2011	18	76.33	12.30	4.96	5.6	11.1	4.1
2012	18	82.02	33.50	10.94	6	11.9	13.2
م2	16.5	68.40	13.65	4.87	5.63	12.25	8.43
2013	16	74.48	13.31	4.87	2.4	11.8	8.3
2014	16	53.33	-29.86	-2.31	-0.8	10.6	5.6
2015	16	70.42	-15.74	1.30	2.4	12.6	-19.6
م3	16	66.08	-10.76	1.29	1.33	11.67	-1.9
2016	17	65.49	-4.73	6.96	0.1	10.8	20.2
2017	18	67.79	12.56	-1.58	0.2	13.8	7.4
2018	18	78	-5.31	2.4	0.4	13.8	11.8
2019	20	91.82	56.29	1.76	-0.2	13.8	7
م4	18.25	75.78	14.70	2.39	0.13	13.05	11.6

المصدر: AL Quraishi, M. S, & Nussaif, M. G, (2022). ECONOMIC AND FINANCIAL CRIMES AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN DEVELOPING COUNTRIES WITH REFERENCE TO IRAQ FOR THE PERIOD (2005-2019). Journal Port Science Research, 5(2), P.95. <https://doi.org/10.36371/port.2022.2.4>

معدل التضخم انخفض خلال هذه المدة اذ بلغ (0.13)، وذلك بسبب؛ نافذة بيع العملة في البنك المركزي التي؛ تشوبها شبهات فساد كثيرة، كما شهدت؛ مدن العراق عام 2019 مظاهرات ضد الفساد، والمفسدين من كل الأحزاب الحاكمة في العراق. [26]

كما يعزز هذا التحليل متوسط قيم المتغيرات للمدة؛ من عام 2005 الى عام 2019، في الجدول (5)، وكلائي: [27]

- أ. متوسط مؤشر مدركات الفساد تقريبا (17 من 100)، وهذا يشير الى ارتفاع عالي جداً في الجريمة المالية.
- ب. متوسط معدل الجرائم؛ لكل 100000 نسمة من سكان العراق بلغ تقريبا (60٪)، وهذا يؤيد النقطة الاولى، بزيادة الفساد المالي.
- ج. متوسط معدل النمو السنوية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي تقريبا (2.5٪)، لكن عدم عدالة توزيع هذه الحصة بسبب؛ الفساد المستشري الذي وصل مراتب عالية؛ أدى إلى تدني مستويات المعيشة، وتراجع الطبقة الوسطى، وتفاقم فقر الطبقة الفقيرة إلى حد الحرمان، والفاقة.
- د. متوسط معدل نمو النفقات تقريبا (9٪).
- هـ. متوسط معدل التضخم تقريبا (10٪)، وهو يعكس عدم توازن كل من قوى الطلب والعرض، بالرغم من قيام البنك المركزي عمليات بيع العملة؛ بضخ المزيد من الدولارات للحفاظ على؛ الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار العراقي، لكن لم يحقق مبتغاه بسبب؛ الفساد المالي.
- و. متوسط معدل مستوى التعليم تقريبا (5٪)، معدل منخفض لا يلبي؛ الطموح.
- ز. متوسط معدل البطالة تقريبا (14٪)، وهو معدل كبير يدل على انه لا توجد رؤية في الموازنة العامة الاتحادية في إنهاء مشكلة البطالة، أي عدم مصداقية الحكومة في؛ امتصاص، وتشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة.

في حين يتضح من الجدول (4)، ان بين عام 2009 و2012 شهد متوسط مؤشر مدركات الفساد انخفاض عن المدة السابقة اذ بلغ، وهذا يدل على زيادة معدلات الفساد. في حين شهدت المدة تحسن في متوسط معدل نمو النفقات العامة بـ 13.65٪، وهذا بسبب تحسن أسواق النفط العالمية من حيث؛ الطلب، والسعر. وهذا النمو في النفقات يتطلب من الحكومة أن تستثمر بكفاءة عالية. لكن بالواقع وبسبب الفساد المالي لم تستثمر هذه الأموال بكفاءة، مع ارتفاع متوسط كل من معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومستوى التعليم اذ بلغا 4.87٪ و8.43٪ على التوالي، مع انخفاض متوسط معدل البطالة اذ بلغ 12.25٪، وهذا بسبب تعيين أعداد كبيرة في مؤسسات الجيش والشرطة. اما المدة المحصورة بين عام 2013 وعام 2015 شهدت هذه المدة صدمة المزدوجة؛ الأولى انخفاض أسعار النفط عالمياً، والثانية التنظيمات الإرهابية (داعش)، وهذا أدى الى انخفاض كبير في الإيرادات العامة، مع زيادة النفقات العامة، وذلك بسبب؛ كلف الحرب على الإرهاب من جهة، ومن جهة أخرى زيادة الإنفاق على النازحين. وشهدت متوسطات هذه المدة انخفاض، اذ بلغ متوسط المدة للنفقات العامة بـ -10.76٪ وهو اقل معدل، مع انخفاض متوسط معدل التضخم لهذه المدة اذ بلغ 1.3٪، مع انخفاض كل من متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومستوى التعليم اذ بلغا (1.29٪ و -1.9٪) على التوالي. اما معدل البطالة متذبذب بسبب؛ تداعيات الصدمة المزدوجة التي تسببت؛ في شلل الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المناطق التي تم الاستيلاء عليها، من قبل التنظيمات الإرهابية، وتهجير سكانها. كما يتضح من الجدول (4)، ان المدة من عام 2016 الى عام 2019 شهدت؛ ارتفاع متوسط معدل الجريمة اذ بلغ 75.78٪ وهذا يشير الى؛ زيادة معدلات الجريمة المالية، مع زيادة معدل نمو النفقات العامة بـ (56.29٪) عام 2019، مع زيادة متوسط معدل البطالة بـ (13.05٪)، ومتوسط مستوى التعليم بـ (11.6٪)، ومتوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج (2.39٪). اما متوسط

الجدول (5) متوسط قيم متغيرات المدة (2019-2005)

متوسط المدة (2019-2005)	مؤشر مدرجات الفساد	معدل الجرائم لكل (100000) نسمة من السكان	معدل نمو النفقات السنوي %	معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من GDP الحقيقي	معدل التضخم 2012-100	معدل البطالة	مستوى التعليم
17.07	60.15	9.36	2.45	10.13	13.52	4.72	

المصدر: AL Quraishi, M. S, &, Nussaif, M. G, (2022). ECONOMIC AND FINANCIAL CRIMES AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN DEVELOPING COUNTRIES WITH REFERENCE TO IRAQ FOR THE PERIOD (2005-2019). *Journal Port Science Research*, 5(2), P.100. <https://doi.org/10.36371/port.2022.2.4>

الاستثمارات في البنى التحتية الضرورية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك عبر الية عمليات الفساد المالي التي تخفض حجم راس المال المخصص للموازنة الاستثمارية التي لها دور كبير في مواجهة الفقر عبر توفير فرص عمل جديدة للعاطلين وزيادة دخلهم وتحقيق نمو معقولا في الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية.

5. زيادة معدلات الفقر تسبب في اقتصاد هش، وتردي الخدمات في البلد. وهذا يؤكد صحة فرضية الدراسة.
6. لا زالت معظم الدراسات حول الفساد المالي، والفقر تعاني من قلة البيانات المهمة والضرورية لدراسة هذه الظاهرة.

التوصيات:

1. المشاركة في المحافل الدولية والدخول فيها من اجل الحصول على الدعم الدولي في مكافحة الفساد المالي ذلك عبر وضع اتفاقات دولية بشأن الأموال التي تسرق من العراق.
2. يتطلب تظافر جهود المجتمع الدولي ضد الفساد المالي على نحو حازم، وتذليل كل العقبات في القضاء على الفقر، على وفق مبدأ الشراكة الحقيقية (العالم قرية صغيرة).

علما ان كل من متغيرات الدراسة (معدل النمو السنوية لنصيب الفرد من "GDP" الحقيقي، ومعدل التضخم، ومعدل البطالة، ومستوى التعليم) تعكس، حال التنمية المستدامة في العراق، اذ تظهر؛ تدنيها على نحو لا ينسجم مع زيادة متوسط معدل نمو النفقات الذي

الاستنتاجات:

1. ان الفساد والفقر ليس بجديد، قد تصدت له الكتب السماوي، والقوانين الوضعية، والأعراف، لما له من اثار سلبية ضارة على كل المجتمعات في العالم (متقدمة، ونامية).
2. إن مشكلات الفقر وعدم المساواة ليست حتمية، ولكنها نتيجة قرارات متعمدة و/أو تقاعس عن العمل، يضعف أفقر الفئات وأكثرها تهميشاً في مجتمعاتنا، وينتهك حقوقهم الأساسية. ان العنف الصامت والدؤوب للفقر، والإقصاء الاجتماعي، والتمييز الهيكلي، والافتقار إلى التمكين؛ يجعل الهروب مستحيلاً لمن وقعوا في براثن الفقر المدقع ويحرمهم من إنسانيتهم.
3. للفساد والفقر اشكال مختلفة ومتعددة تختلف حسب المجتمعات والبلدان في العالم وتباين فيما بينها في شدته.
4. يجسد الفساد المالي تراجعاً في اهداف التنمية المستدامة. وذلك لأنه العقبة التي تصد وتعرق كل

5. التأكيد على رفع مستوى الامن الاقتصادي، والعمل في هذا المجال بكفاءة وفعالية في مكافحة الفساد المالي والإداري والاقتصادي في الاقتصاد الوطني.

3. الاستفادة من خبرات البلدان التي حققت نجاحا في القضاء على الفساد المالي، والحد من الفقر، وحققت نمو اقتصادي مستدام.
4. العمل على تقليل التفاوت في توزيع الدخل لصالح الفقراء، واصحاب الدخل المحدود، عن طريق استخدام السياسات المعروفة عالميا.

REFERENCES

- [1] Saleh bin Muhammad bin Abdullah Al-Zamam, Anecdotes from History, Part 3, Edition 2, Obeikan Publishing, Riyadh, 2017, p. 345.
- [2] <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/315/3/1/87675-> p 214
- [3] <https://wikileaks.org>.
- [4] Sores, Rodrigo , R. (2015) "welfare costs of crime common violence " Journal of Economic studies , VOL.42, Issue1 , P.150
- [5] Halicioglu , Ferda (2012) , Temporal Causality and the Dynamic of crime in Turkey " International Journal of social Economics , vol . 39 Issue 9 P. 705 – 719.
- [6] United Nation Against Corruption 2005.
- [7] United Nations Development Programme, Human Development Report 1998, Oxford University Press, New York, 1998, P. 27.
- [8] <https://www.un.org/ar/observances/day-for-eradicating-poverty>.
- [9] Aziza Abdullah Al-Naim, Urban Poverty and its Relation to Internal Migration, A Social Study of Some Inland Popular Neighborhoods in the City of Riyadh, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1st edition, 2009, p. 85.
- [10] <https://hdr.undp.org/content/2022-global-multidimensional-poverty-index-mpi#/indicies/MPI>.
- [11] <https://www.albankaldawli.org/ar/understanding-poverty>.
- [12] <https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/number-extremely-poor-people-continues-rise-sub-saharan-africa>.
- [13] Weinberger, R., & Sweet, M. N. (2012). Integrating walkability into planning practice. *Transportation Research Record*, 2322, 20–30. <https://doi.org/10.3141/2322-03>
- [14] Barone Guglielmo and Gaia Narciso , 2015 organized Crime and business subsidies : where does the money go ? Journal of urban Economics, vol, 86, P 100-105.
- [15] Ministry of Planning / Central Statistical Organization / Index Numbers Section, Consumer Price Index Numbers 2016, Baghdad, 2017.
- [16] Becsl, Zscolt, (1999), Economics and crime in the United States, Atlanta Federal Reserve Bank of Atlanta.
- [17] Lochner, Lance, (2007) " Education and crime " International Encyclopedia of Education.
- [18] Gottschalk , pettier , " Theories of Finance crime " Journal of Financial crime . VOL . 17 . NO 2 , 2010.
- [19] The Permanent Technical Committee for Poverty Reduction Policy, Republic of Iraq and the World Bank, Confronting Poverty in Iraq, Analytical Report on the Living Conditions of the Iraqi People, Part 1 (Main Findings), 2010, P. 9-10.
- [20] <https://n.annabaa.org/iraq/1202>.
- [21] www.uniraq.org/index.php?option .

- [22] AL Quraishi, M. S, &, Nussaif, M. G, (2022). ECONOMIC AND FINANCIAL CRIMES AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN DEVELOPING COUNTRIES WITH REFERENCE TO IRAQ FOR THE PERIOD (2005-2019). *Journal Port Science Research*, 5(2), P.95. <https://doi.org/10.36371/port.2022.2.4>
- [23] www.alaswoq.net.
- [24] <https://iq.parliament.iq>.
- [25] Ministry of Planning / Central Statistical Organization / Index Numbers Section, Consumer Price Index Numbers 2017, Baghdad, 2018, P. 16-17.
- [26] Ministry of Planning / Central Statistics Agency / Statistics of secondary education in Iraq for the year 2017/2018 ---- Table (1) / p. 7.
- [27] AL Quraishi, M. S, &, Nussaif, M. G, (2022). ECONOMIC AND FINANCIAL CRIMES AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN DEVELOPING COUNTRIES WITH REFERENCE TO IRAQ FOR THE PERIOD (2005-2019). *Journal Port Science Research*, 5(2), P.99–100. <https://doi.org/10.36371/port.2022.2.4>